الأنباء
الاربعاء 7 سبتمبر 2011

شهود الإثبات تحولوا إلى شهود نفي وسجلوا نقطة لصالح الرئيس السابق في الجلسة الثالثة

اليوم.. مبارك ونجلاه والعادلي ومساعدوه في القفص للمرة الرابعة

القاهرة ـ وكالات: تستأنف محكمة جنايات القاهرة اليوم جلسات محاكمة الرئيس السابق حسني مبارك وولديه علاء وجمال وحبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق ومساعديه بعد جلسة ساخنة أمس الأول استمرت «11» ساعة لتكون المرة الرابعة التي يمثل فيها المتهمون في القفص لاستكمال المحاكمة في قضية قتل المتظاهرين إبان احداث ثورة 25 يناير وذلك لاستكمال سماع اقوال شهود الاثبات في القضية.

وكان الرئيس المصري السابق حسني مبارك كسب نقطة خلال جلسة محاكمته الثالثة امس الأول اذ لم يوجه اليه اي من شهود الاثبات الاربعة الذين مثلوا امام المحكمة اي اتهام بالتورط في اطلاق النار على المتظاهرين اثناء الانتفاضة المصرية. وكتبت صحيفة الشروق المستقلة في عنوانها الرئيسي «شهود الاثبات تحولوا الى شهود نفي» مشيرة الى تعرض «اسر الشهداء الى علقة ساخنة (ضرب عنيف)».

وكانت المحكمة قد استمعت للطلبات التكميلية لهيئة الدفاع عن المتهمين وطلبات المحامين المدعين بالحقوق المدنية كما ناقشت 4 من شهود الاثبات. وتضمن قرار المحكمة بتأجيل القضية لجلسة اليوم التصريح لدفاع الرئيس السابق حسني مبارك بالاطلاع على تقرير هيئة الرقابة الإدارية بشأن القيلات موضوع القضية المملوكة لمبارك ونجليه علاء وجمال.. وكذلك الحصول على بيان تفصيلي من محافظة جنوب سيناء بشأن تخصيص المساحات الكبيرة من الأراضي وهوية المالكين، وذلك في ضوء طلب المحامين عن مبارك.

كما صرحت المحكمة لدفاع المتهمين حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق واسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة الأسبق باستخراج شهادات رسمية بأعداد المصابين والمتوفين بميدان التحرير أثناء ثورة 25 يناير، واستخراج صحف الحالة الجنائية لهم.

واستكملت المحكمة مناقشة شاهد الإثبات الأول في القضية اللواء حسين سعيد محمد موسى مدير جهاز الاتصالات بقطاع الأمن المركزي، والذي أكد أن تعليمات اللواء أحمد رمزي مساعد وزير الداخلية لقطاع الأمن المركزي إبان أحداث الثورة كانت واضحة ولا لبس فيها، بضرورة حماية مبنى وزارة الداخلية من تجمعات المتظاهرين الغاضبين، والتعامل معهم بالأسلحة الآلية والخرطوش.

وأشار إلى أن اللواء رمزي ذكر في تعليماته للقادة الميدانيين في مواقع الأحداث، ضرورة التعامل مع المتظاهرين في حدود ما تملكه تشكيلات قوات الأمن المركزي من أسلحة وعتاد ومعدات تتمثل في دروع وعصي وقنابل غاز مسيلة للدموع وأسلحة خرطوش.

وأقر الشاهد بصدور حكم ابتدائي ضده بمعاقبته بالحبس لمدة عامين.. وذلك ردا على سؤال من المحامي عصام البطاوي عن وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي.

وأوضح الشاهد أن الحكم جاء إثر إدانته بإتلاف أحد السجلات الخاصة بطبيعة عمله.. وعندما تدخل رئيس المحكمة لاستيضاح التفاصيل في هذا الشأن، فأجاب الشاهد بأن ما أتلفه كان عبارة عن اسطوانة مدمجة (سي دي) مسجل عليها مكالمات هاتفية تتعلق بغرفة عمليات الأمن المركزي.

واستمعت المحكمة لشهادة 3 من شهود الإثبات هم كل من الرائد عماد بدري سعيد ضابط الاتصال بغرفة عمليات الأمن المركزي والنقيب باسم محمد حسن بغرفة العمليات أيضا والرائد محمود جلال رائد بقطاع الأمن المركزي.. والذين جاءت شهادتهم في صالح المتهمين إلى حد كبير على الرغم من كونهم شهود إثبات للتهم بحق المتهمين وليسوا شهود نفي، على نحو مثّل مفاجأة كبيرة لجميع الحضور.

وقال الشهود الثلاثة إن وحدات الأمن المركزي تلقت اخطارات الخروج يوم 28 يناير الماضي لتعزيز الخدمات الخارجية للمنشآت الحيوية مثل السفارات الأجنبية والمصالح الحكومية والمباني الخدمية وغيرها، مستخدمين في ذلك الأسلحة الآلية والخرطوش، غير أن هذا التكليف لم يتم تنفيذه وفقا لتقارير الخدمات التي أشارت إلى عدم خروج الأسلحة من مخازنها.

وأشار الشاهد الثاني الرائد عماد سعيد إلى انه «تلقى تعليمات صارمة من اللواء عبدالعزيز فهمي مساعد مدير قوات الأمن المركزي نقلا عن اللواء أحمد رمزي مساعد الوزير لقطاع الأمن المركزي بمنع التسليح تماما سواء من الأسلحة الخرطوش أو الأسلحة الآلية في مواجهة المتظاهرين».. مشيرا إلى أن التكليف مثبت في الدفاتر الرسمية.

وأضاف أن الأوامر انحصرت في ضبط النفس لأقصى الدرجات من جانب جميع الضباط في مواقع الأحداث «وأن يعتبر الضباط تجمعات المتظاهرين بمثابة أشقاء أو أبناء لهم على نحو يستوجب عدم استخدام العنف ضدهم وعدم التعامل معهم بالأسلحة النارية».. نافيا أن تكون صدرت لهم تعليمات من أي قيادة أمنية بالتعامل مع المتظاهرين بالأسلحة النارية.

من جانبه، قال الشاهد الثالث النقيب باسم محمد حسن بغرفة عمليات الأمن المركزي إن الإخطار الذي وصل من العقيد أحمد قدوس مشرف خدمات الأمن المركزي بوزارة الداخلية كان ينص على «تذخير الأسلحة الموجودة مع القوات» بعد محاولة بعض المتظاهرين اقتحام مبنى وزارة الداخلية، موضحا أن التذخير يعني الاستعداد والتنشيط فقط لا غير.

وأضاف أنه لم ترد أي إخطارات باستخدام الأسلحة النارية صوب المتظاهرين، و«أن اللواء أحمد رمزي أعطى تعليمات بإطلاق أعيرة الأسلحة الخرطوش في الهواء أو الأقدام حال الضرورة، إذا كانت هناك محاولات لاقتحام مبنى وزارة الداخلية».

وقال الشاهد الرابع إن التعليمات أكدت على ضرورة ضبط النفس واستعمال الغاز المسيل للدموع والعصي والدروع في تفريق المتظاهرين.

حسني مبارك

الشاهد الأول يعترف بأنه أدين بإتلاف احد السجلات الخاصة بالقضية

محامون كويتيون يتطوعون للدفاع عن مصابي وشهداء ثورة 25 يناير

الكويت ـ أ.ش.أ: أكد رئيس اتحاد المحامين الكويتيين ناصر الهيفي أن الاتحاد تلقى طلبات من عدد من المحامين الكويتيين للتطوع بالدفاع عن مصابي وشهداء ثورة 25 يناير. وأوضح الهيفي في تصريحات له أن الكويت تربطها علاقات قوية جدا مع الشعب المصري منذ سنين طويلة، مؤكدا ان المكاسب التي حققتها الثورة المصرية ونجاحها بإرادة وعزيمة المصريين وشبابهم ضرب أروع الأمثلة على أصالة الشعب المصري العريق.

ناصر الهيفي

وأشار الى أنه قام بالتنسيق مع سامح عاشور المحامي وخالد أبو بكر وكيلي عدد من المطالبين بالحق المدني للانضمام اليهم مع عدد من المحامين الكويتيين بعد الحصول على التصاريح والموافقات الرسمية. وقال انه «مقتنع بأن ما يحدث في مصر من محاكمات لرموز النظام السابق هو شأن داخلي، وقد آثرنا الوقوف مع الشعب المصري اعترافا بالدور الكبير الذي قام به من تضحيات خلال غزو الكويت، وسقوط العشرات من الشهداء واختلاط الدم المصري بالدم الكويتي، وان الفضل لم يكن للرئيس السابق حسني مبارك وحده». وأعرب عن استياء العديد من المحامين الكويتيين لموقف الوفد الكويتي الذي تقدم للدفاع عن الرئيس السابق، وتصريحاتهم التي جانبها الصواب.

رجال أعمال عرب بينهم كويتيون يرصدون 500 مليون دولار لتسوية تنازلات أسر الشهداء لإنقاذ مبارك

يتواصل مسلسل المفاجآت التي حفل بها ملف محاكمة الرئيس السابق مبارك الشهيرة باسم محاكمة رد الاعتبار لمصر والمصريين، وأحدث تلك المفاجآت حسب «روز اليوسف» المصرية حصول وفد المحامين الكويتي على تمويل مالي كبير يتراوح بين 80 و100 مليون دولار لاستخدام هذه الأموال فيما يسمى بتسوية الدعاوى المدنية مع أسر الشهداء للتنازل الجماعي عن دعاوى المدعين بالحق المدني لقلب موازين القضية، حيث إنه طبقا للقانون فإن تنازل ولي الدم عن دعواه يؤدي لتخفيف الحكم على المتهم.

في وقت سابق قام وفد المحامين الكويتي بالتنسيق مع مبارك وعائلته على مدار شهر كامل دون علم المحامي الخاص بعائلة مبارك، وقد حضر فريق المحامين الكويتي بعد أن اكتملت وسائل المساعدة والتمويل المالي، لإبعاد خطر الادعاء المدني.

وفي سياق آخر، هناك فريق من رجال الأعمال العرب من إحدى الدول الخليجية، رصد تمويلا ماليا كبيرا يصل إلى 500 مليون دولار، بهدف تحقيق المعجزات القانونية ـ على حد ما اتفق وفد رجال الأعمال عليه مع المحامين الكويتيين لمحاولة شراء تنازلات من أسر الشهداء واثناء الشهود عن الإدلاء بشهاداتهم أو تحييدهم.

يذكر أن عددا من رجال الأعمال والأمراء العرب على اتصال يومي بأسرة الرئيس السابق وعلى رأسهم سوزان مبارك لمواصلة الدعم المالي.

وفي السياق نفسه رفضت إحدى الشخصيات العربية الكبيرة العديد من الطلبات التي تقدم بها رموز النظام السابق المحبوسين في سجن طرة لتوفير الرعاية الكاملة لأسرهم كما يحدث مع أسرة مبارك. على خلفية هذه التطورات المتعلقة بمحاكمة الرئيس السابق رفض مبارك ارتداء الملابس البيضاء المتعلقة بالحبس الاحتياطي، التي أحضرتها إليه زوجته، أعقب الرفض انهيار تام لمبارك، مما دعا الأطباء إلى تأخير نقله للمحاكمة في أكاديمية الشرطة، وأصر على ارتداء بدلة المستشفي الرمادية مع حذاء من ماركة إنجليزية، وفي الإطار نفسه وافق مبارك على حضور جلسة المحاكمة بعد أن أكد له محاميه إمكانية الحصول على موافقة محكمة الجنايات بعدم حضوره لظروف صحية.

دولاب أدوية الرئيس السابق يكشف حقيقة حالته الصحية

الصور «الممنوعة» لجناح مبارك «الطبي» في شرم الشيخ

بينت بعض الصور «الكاشفة» التي نشرتها «روزاليوسف» المصرية لدولاب أدوية الرئيس السابق «مبارك»، والموجود بجناحه الطبي في مستشفى شرم الشيخ الدولي ـ الذي قضى به نحو 4 شهور بعيدا عن العدسات قبل أن يطل عليها من جديد خلال جلسات محاكمته ـ أن أغلب العقاقير التي حواها «دولاب الأدوية» من العقاقير المخدرة أو المسكنة(!). ومن هذه العقاقير عقار «pofol» أو «propofol».. الذي أودت جرعة زائدة منه بحياة مطرب البوب الشهير «مايكل جاكسون».. إذ إن البروبوفول مخدر سريع المفعول، وقوي التأثير، خاصة إذا ما أخذ عبر الوريد.

واحتوى الدولاب ـ أيضا ـ على علبتين من عقار «Streptokinase» الذي يستخدم في علاج «الجلطات» والنوبات القلبية و«الانسداد الرئوي».

ووضعت هاتان العلبتان بعد أن ترددت أنباء عن إصابة سوزان بأزمة حادة ومفاجئة عقب قرار حبسها احتياطيا علي ذمة التحقيقات في قضية تضخم الثروة والحصول عليها بطريق غير مشروع منتصف مايو الماضي.

إلا أن أيا من هاتين العلبتين لم تستخدم طوال فترة إقامة مبارك وسوزان داخل الجناح الطبي المخصص لهما بمستشفي شرم الشيخ الدولي.

وأشارت معلومات طبية متعلقة بالعقار إلى أن وجود هذه الأدوية لم يكن مبررا أو مفهوما.. إذ لا ينبغي أن يأخذ هذا العقار (Streptokinase) لمدة تزيد على 4 أيام بعد العلاج به عند الإصابة في المرة الأولى.. إذ إنه أحد المنتجات البكتيرية التي يكون لدى الجسم مناعة ضدها بسهولة خاصة إذا ما طالت فترة استخدامه.

لذا فإنه يعطى عادة للفرد عند تعرضه لأزمته القلبية الأولى.. فلماذا إذن تم الاحتفاظ به من حيث الأصل.. ومن دون استخدام.. إن كان وجوده قد فقد جدواه؟.

وكانت «روز اليوسف» قد حصلت على كم آخر من الصور ـ فضلا عن فيديو تفصيلي ـ يشرح معالم الجناح الطبي، وما طرأ عليه من تغييرات قبل وأثناء إقامة مبارك.. رغم استمرار حالة التشديد الأمني المفروضة عليه.

وكانت التجهيزات قد شملت إضافة لوحتين كبيرتين من المناظر الطبيعية.. وعمل شباك تهوية خاص ـ رغم أن الغرفة مكيفة ـ بالحائط الأيسر المواجه لكل من سرير الرئيس السابق، والسرير الذي كان مخصصا لزوجته سوزان.

فضلا عن إضافة أريكة جلدية يمكن تحويلها إلى سرير إذا اقتضت الظروف. ويبدو أنها كانت مخصصة بشكل احتياطي ـ لكل من علاء وجمال قبل إلقاء القبض عليهما.

ويضم الجناح الذي يتكون من غرفتين طاقمي أنتريه: الأول في غرفة الاستقبال، ويتكون من أريكة (سعة 4 أفراد) وكرسيين.. والثاني داخل غرفة العلاج.. ويتكون من أريكتين يتوسطهما كرسي.

وفيما علت كل من الأريكتين إحدى اللوحات الزيتية التي أضافتها زوجة الرئيس السابق.. وتوسطهما ـ أي اللوحتين ـ الشباك الذي أضافته إدارة المستشفى حتى لاتبدو الغرفة كالسجن.. علاوة أيضا سرير المرافق الذي استخدمته سوزان، وكان في مواجهة سرير مبارك شاشة LCD كبيرة.

لكن اللافت أنه تم حذف جميع القنوات الإخبارية والعامة من على «الريسيفر» المثبتة عليه الشاشة.. والإبقاء فقط على قناة «المجد».

الغرفة التي كان يعالج فيها مبارك 4 شهور

سرير المرافق الذي استخدمته سوزان

دولاب أدوية مبارك في شرم الشيخ

اللوحتان اللتان طالبت أسرة مبارك بإضافتهما لغرفة المستشفى

ناشطون يدعون إلى مسيرة بالمطارق لهدم جدار يحمي السفارة الإسرائيلية

القاهرة ـ يو.بي.آي: دعا ناشطون مصريون إلى مسيرة شعبية الجمعة المقبل إلى مقر السفارة الإسرائيلية بالقاهرة لهدم الجدار الخرساني الذي أنشأته محافظة الجيزة لحماية السفارة.

وحث الناشطون عبر عشرات الحسابات الشخصية على موقعي التواصل الاجتماعي (فيسبوك) و(تويتر) جميع المشاركين بالمسيرة على حمل مطارق لاستخدامها في عملية هدم السور الخرساني الذي بات يطلق عليه في أوساط الثوار المصريين اسم «الجدار العازل».

وأكد الناشطون ومعظمهم من حركة تطلق على نفسها اسم «حركة الثورة العربية» ضرورة توجه جميع المشاركين بالتظاهرة الحاشدة يوم الجمعة المقبل المعروفة باسم «جمعة استرداد الثورة» إلى مقر السفارة الإسرائيلية لهدم السور الخرساني تأكيدا على أن الشعب المصري لا ينس ثأره.

ويشار إلى أن آلاف المصريين نظموا تظاهرات يومية على مدى الأسابيع الثلاثة الأخيرة من أغسطس الفائت أمام البناية التي تحوي مقر السفارة الإسرائيلية احتجاجا على مقتل خمسة جنود مصريين بينهم ضابط بنيران إسرائيلية على الحدود.

وتمكن الشاب أحمد الشحات من تسلق البناية وقام بإنزال العلم الإسرائيلي عن مقر السفارة ورفع العلم المصري مكانه وتطورت الأحداث إلى إطلاق نار باتجاه مقر السفارة الإسرائيلية فقامت محافظة الجيزة منذ ثلاثة أيام ببناء الجدار الخرساني أعلى «كوبري الجامعة» المواجه للسفارة لحمايتها.

6 أبريل تطالب بإقالة خربوش لاعتباره شباب مصر عاراً على الرياضة

أخبار مصر : أعلنت حركة شباب 6 أبريل جبهة أحمد ماهر ـ تضامنها الكامل مع ائتلاف العاملين بمديريات الشباب في مطلبهم بإقالة صفي الدين خربوش رئيس المجلس القومي للشباب من منصبه. وفي هذا السياق، استنكرت الحركة بقاء خربوش في منصبه بعدما نسب اليه من تصريحات لموقع الدستور الأصلي الاثنين تقول: «ظلمتم النظام السابق بجهلكم، وشباب مصر عار على الرياضة، وأيام سوزان مبارك لن تعوض»، وذلك أثناء لقائه بائتلاف مديريات الشباب.

هل تمتد الثورة المصرية إلى السينما؟

لندن ـ أ.ش.أ: هل تمتد الثورة المصرية الى السينما؟.. سؤال كبير لصحيفة الغارديان البريطانية، التي رصدت المشهد السينمائي المصري بعد ثورة 25 يناير، والتحديات التي تواجه صناعة السينما في مصر، ومخاطر الغزو السينمائي الأميركي.

وقال فيل هود ـ في سياق تقرير بصحيفة الغارديان: بعد شهور من الاضطرابات، التي جعلت دور السينما المصرية لا تنعم بروادها، هل سيكون بمقدور أقدم صناعة للفيلم في منطقة الشرق الأوسط درء مخاطر هوليوود، وتحقيق نهضة سينمائية إبداعية؟

ورصد هود نوعا من التغير في مزاج المتلقي المصري وذائقته السينمائية، مؤكدا أن التسلية ـ بمفهومها التجاري الرخيص ـ لم تعد تتصدر قائمة أولويات الأفلام لهذا المتلقي بعد ثورة 25 يناير.

ولاحظ هود أن هناك تراجعا كبيرا ـ منذ الثورة الشعبية المصرية ـ في إنتاج الأفلام الكوميدية، التي كانت تتوالى على دور العرض السينمائي في القاهرة والاسكندرية، بل والعالم العربي ككل.

وأعادت الصحيفة البريطانية للأذهان أن تدفق المصريين للميادين والشوارع ـ أثناء ثورتهم الشعبية ـ قد أثر بشدة على إيرادات شباك التذاكر في صناعة السينما، موضحة أن الموزعين وأصحاب دور العرض اعتقدوا أن إجازة عيد الفطر يمكن أن تكون مؤشرا يبنون عليه حساباتهم بشأن مدى إقبال الجمهور على الأفلام الجديدة، وذلك في صيف اتسم بحالة من عدم اليقين.

غير أن خبيرا غربيا بارزا في صناعة السينما، هو أنتوني زيند رئيس «يونايتد موشن بيكتشرز» ـ وهو الكيان السينمائي الذي يحتكر توزيع الأفلام الأميركية في مصر ـ ذهب إلى أن عيد الأضحى المقبل هو المؤشر الأهم بشأن الأفلام المصرية، فإن تبين أن هناك إقبالا من الجماهير على الأفلام التي ستعرض في هذا العيد، فسيعني ذلك على الأرجح أن الفترة التالية ستكون جيدة للفيلم المصري.

وقال أنتوني زيند للصحيفة البريطانية: أعتقد أن المصريين غير سعداء بنوعية الأفلام التي تصنع في بلادهم، كما تشكك في أن يكون المشاهد المصري مستعدا لقبول دراما فجة ومباشرة عن ثورة يناير والأحداث الجسام في عام 2011، لأن الواقع كما عرفه هذا المشاهد أعظم بكثير جدا من هذا النوع من الدراما، الذي سيكون مجرد محاكاة ساذجة وتكرار مبتذل.

وأشارت الغارديان الى أن بعض السينمائيين المصريين شرعوا بالفعل في دراسة التغيرات في ذائقة المتلقي، ومزاج الرأي العام بعد ثورة يناير، من أجل تقديم أفلام تتوافق مع هذه التغيرات، وفي ظل مناخ جديد من حرية التعبير، معتبرة أن هذه الثورة الشعبية قد أسقطت بعض أباطرة السينما المصرية وأطاحت بعروشهم.

ومع تراجع الإنتاج السينمائي المصري، تتمتع أفلام هوليوود بفرصة غير مسبوقة لملء هذا الفراغ، وتغيير القواعد التي استقرت طويلا في مصر، ذات الثقافة السينمائية بالغة الثراء، والتي يعشق شعبها السينما، وهي القواعد التي أفضت إلى استحواذ الأفلام المصرية على نسبة تصل إلى 80٪ من كعكة الإيرادات، بينما تذهب نسبة الـ 20٪ المتبقية للأفلام الأجنبية. وبحكم مصالحه، يأمل أنتوني زيند في خفض نسبة الضرائب المفروضة على الأفلام الأميركية، التي تعرض في دور السينما المصرية، فيما يبدو أن المرحلة المقبلة ستشهد صراعا حادا بين الأفلام المصرية وأفلام هوليوود، للفوز بالمشاهد المصري.

لكن أفلام هوليوود بدورها تأثرت سلبا في مصر، جراء تداعيات ثورة يناير، وغياب الحفلات المسائية في دور العرض السينمائي، أثناء الشهور التي فرضت فيها حالة حظر التجول، وإن كانت هذه الآثار السلبية لا تقارن بما تكبدته الأفلام المصرية من خسائر، كما توضح صحيفة الغارديان. وبالأرقام التي أوردها فيل هود في تقريره، فإن إيرادات الأفلام المصرية انخفضت من نحو 100 مليون جنيه عام 2010 إلى نحو 20 مليون جنيه في الشهور السبعة الأولى من عام 2011.

أما شهر رمضان، فهو ـ في كل الأحوال ـ شهر المسلسلات التلفزيونية، ولم يكن أبدا شهر الشاشة الكبيرة، سواء في مصر أو في بقية الدول العربية.

ومضت الصحيفة البريطانية لتشير إلى أن هناك العديد من الأفلام المصرية ـ وأغلبها متواضع سينمائيا ـ لاتزال في علبها من قبل ثورة يناير، ولم تعرض بعد، فيما انخفضت بشدة شعبية بعض الممثلين المصريين الذين اتخذوا مواقف معادية للثورة الشعبية، ووجهوا اتهامات رخيصة للثوار، الأمر الذي لابد أن يؤثر تأثيرا فادحا على إيرادات أفلامهم، وهو ما أظهرته بعض المؤشرات بالفعل، حيث حقق شباك التذاكر مبيعات لأفلامهم مثيرة للرثاء والشفقة.

ونسبت الغارديان لخبراء معنيين بالسينما المصرية القول إنه ـ للمرة الأولى في القرن الواحد والعشرين ـ يفضل المصريون أفلاما أجنبية على أفلام صنعت في بلادهم، وهي حقيقة تتطلب استجابة من صانعي السينما المصرية ترتقي لمستوى التحدي الراهن. ورأت الصحيفة البريطانية أن السينما المصرية يمكن أن تستفيد من ثورة 25 يناير، التي أطاحت ببعض أباطرة هذه السينما، وأن تكتسب زخما إبداعيا، خاصة أن هؤلاء الأباطرة كانوا في واقع الحال قوة مضادة للإبداع الحقيقي.

ورغم جاذبية هوليوود وإبهارها، وقوة امبراطوريتها السينمائية، وانتشارها العالمي، فمن نافلة القول أن أي مصري يتمنى أن يرى أولا فيلما مصريا جيدا، بالمعايير السينمائية العالمية، عن ثورة يناير، قبل أن تقدم هوليوود رؤيتها السينمائية لهذه الثورة الشعبية المصرية على الشاشة الكبيرة.

فهل تفعلها السينما المصرية، أم تترك الساحة لهوليوود، لتفعل أفاعيلها منفردة بالساحة والشاشة؟